

جمهورية العراق

وزارة المالية

الدائرة القانونية

القسم الوظيفة العامة

العدد ٣٦٤٤١ / ٥٨ / ٨٠٢

التاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٤

م / تعاقد

نصت المادة (١٦) من الدستور بأن تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك ، ومن الحقوق العامة التعيين في دوائر الدولة وفق الإلية التي حددتها النصوص القانونية ذات العلاقة .

وان الشخص الذي يتم التعاقد معه (إن كان له سند من القانون) لا يخضع لإحكام قوانين الخدمة المطبقة في الوزارة أو الجهة المعنية حيث إن حقوقه والتزاماته يتم النص عليها في العقد الذي أبرم معه بموجب القانون وان التعاقد يقتضي إن لا يكون لغرض إشغال وظائف على الملاك الدائم فيها بل لغرض تقديم الخبرة والمشورة في مجال العمل الذي يزاوله ولا مجال لمنحه أية مسؤوليات إدارية أو مالية .

راجين الاطلاع ... والعمل بموجبه مع التقدير

د. فاضل نبي عثمان

وكيل وزارة المالية وكالة

٢٠٠٧ / ١٠ / ٢٢